الرئيس اللبناني الى الغائه في النصف الاول من العام ١٩٨٤.

وعلى أية حال، فقد كانت مصر تهتم، تحديداً، بانهاء الاحتلال الاسرائيلي للبنان، وقد ربطت، في هذا الشأن، بين انسحاب اسرائيل منه وعودة سفيرها الى تل ـ ابيب؛ كما رفضت اي محاولة لاحتفاظ اسرائيل بمنطقة حزام أمني في الجنوب اللبناني[٣٥]. وبالفعل، عندما انسحبت اسرائيل من لبنان، وابقت، منذ حزيران (يونيو) ١٩٨٥، على منطقة حزام أمني، رفضت مصر هذا الاجراء وربطت بين الانسحاب النهائي وبين تحسين علاقاتها الثنائية باسرائيل[٣٦].

ثالثاً: مرحلة المؤتمر الدولي

نادت مصر، منذ نهاية العام ١٩٨٦، بفكرة عقد مؤتمر دولي للسلام يهدف الى تسوية القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي. وعلى الرغم من ان هذه الفكرة قديمة، الّا ان الجديد فيها هو وجود مناخ دولي واقليمي شبه مؤيد لها، ومن ذلك تحسّن العلاقات المصرية ـ السوفياتية، وتعثّر اتفاق عمّان[٣٧]. وبصورة عامة، يمكن ارجاع احياء فكرة عقد المؤتمر الدولي، لزيارة رئيس الوزراء الاسرائيلي، بيرس، الى مصر في ١١ أيلول (سبتمبر) ١٩٨٦، حيث عقد لقاء بالاسكندرية مع الرئيس مبارك. وقد وافق الجانبان ـ كما صرّح الرئيس مبارك ـ دون ان يذكر ذلك في البيان المشترك ـ على عقد مؤتمر دولي، وناقشا فكرة تشكيل لجنة تحضيرية له ووافقا عليها[٣٨]. امّا في ما يتعلّق بالامور الاجرائية المتعلّقة بالمؤتمر الدولي، فلم تكشف القمة المصرية ـ الاسرائيلية النقاب عن تفاصيل الموقف من مهام المؤتمر والمشاركين فيه، وموقع الطرف الفلسطيني داخله، والغطاء الدولي له (الامم المتحدة ـ القوتين العظميين)[٣٩]. على ان مصر أرادت، على ما يبدو، بموقفها السابق عدم تعكير صفو نتائج اللقاء؛ اذ انه بعد أيام عدّة، بدأ الموقف يتضح ازاء المسائل السابقة كافة، حيث رأت مصر ان مفاوضات السلام ستعقد بمشاركة الاطراف المعنيّة بالنزاع كافة على قدم المساواة، بما في ذلك م.ت.ف. بعد التحضير والاعداد للمفاوضات، من خلال دور رئيس لمجلس الامن الدولي. وان مصر، بحكم الموقع والعلاقات والتاريخ، مؤهلة للعمل كطرف مباشر في النزاع مع كل الاطراف؛ كما انها قادرة، بحكم علاقاتها المتوازية بالدول دائمة العضوية بمجلس الامن الدولي، على اقامة حوار لتحقيق أفضل الظروف التي ينعقد فيها المؤتمر الدولي للسلام. ومن أولى المقومات الضرورية لخلق مناخ للاعداد للمؤتمر، التوصل الى موقف عربي صلب ينطلق من الالتزام بحقوق الشعب الفلسطيني لاستعادة الضفة الفلسطينية وقطاع غزة والقدس الشرقية والجولان، وممارسة الشعب الفلسطيني حق تقرير المصير واقامة دولته على أرضه في اطار من التنسيق مع الاردن. لذلك فان مصر رأت، ان الوصول الى صيغة مشتركة ومقبولة للتعاون بين الاردن وم.ت.ف. ركن حيوي، وان اتفاق عمّان يمثّل اساساً للتحرك المنسّق وضمانة لقوة الموقف العربي والفلسطيني[٤٠]. امّا بالنسبة الى الاطار القانوني للتفاوض داخل المؤتمر، فانه حسب ما تبيّن من خطاب الرئيس مبارك في مجلسي الشعب والشورى في ١٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٦، سيكون قرار مجلس الامن الدولي الرقم ٢٤٢، وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره في الاطار الذي اختاره عندما وقّع ممثلوه اتفاق عمّان[٤١].

على هذا الاساس، يتضح ان الموقف المصري في ما يتعلّق بالنواحي الاجرائية للمؤتمر الدولي يتخلّله بعض التباين في ما يتعلّق بالمشاركة الفلسطينية في المؤتمر. وقد نجم هذا التباين، من دون شك، من عدم اتفاق الاطراف المعنية بالازمة على هذه النواحي، بل وعلى فكرة المؤتمر ذاتها؛ وهو ما أكده الرئيس مبارك في خطابه السابق، حيث أشار الى ان هناك بعض التحفّظات الاميركية الخاصة بعقد المؤتمر، اضافة الى تحفظات اخرى تتناقض مع موقف شمعون بيرس، وكذا تصريحات